

تصدر عن مؤسسة المستقلين الدولية (نشرة إسبوعية إخبارية لقضايا الهجرة غير النظامية)

رئيس التحرير : سحر المليجي

رئيس مجلس الادارة : بسمة فؤاد

النشرة الإخبارية

سياسيون ونواب مصريون يرفضون مخطط "تهجير الفلسطينيين"



رفض النواب والسياسيون المصريون، تصريحات الوزراء الاسرائيليين، الخاصة بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة الى الكونغو، وإعادة احتلال القطاع وبناء المستوطنات فيه. عبر الدكتور محمد أبو العلا رئيس الحزب العربي الناصري، عن رفضه للتصريحات الاسرائيلية، مؤكداً أنها تصريحات تفضح المخططات الخبيثة للاحتلال وتوسع دائرة الصراع في المنطقة، وأنه لا بد من تحرير أرض فلسطين.

واتفقت معه النائبة أسماء الجمال عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، في رفضها مخطط التهجير الفلسطيني، لافتة أن اسرائيل انتهجت التصريحات المتطرفة التي تنم عن دموية وتوسيع دوائر العنف، وأن هذه التصريحات تؤكد للعالم كله المخطط الشيطاني لحكومة الاحتلال لتهجير الفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية بكاملها وهو الأمر المرفوض تماما.

ومن جانبه قال النائب أحمد عبد الجواد، نائب رئيس حزب مستقبل وطن، أن المجتمع الدولي ما زال صامتا على الجرائم البشعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأشقاء الفلسطينيين والتي دخلت شهرها الثالث، وأدت لاستشهاد وإصابة الآلاف من المدنيين العزل، موضحاً أن هذه الجرائم تسببت في انهيار غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية بالقطاع، خاصة مع استمرار استهداف المستشفيات والتي لم تعد قادرة على استقبال المصابين، بجانب استمرار عمليات النزوح لجنوب القطاع، واستمرار سياسة تجويع وتعطيش الفلسطينيين في ظل الحصار الذي يفرضه الاحتلال على غزة، وهو ما يمثل حرب إبادة جماعية.

وقال الدكتور أيمن محسب، وكيل لجنة الشؤون العربية بمجلس النواب، أن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي يُعد استخفافاً بالقيم والمبادئ الإنسانية، حيث يعد التهجير القسري واستهداف المدنيين من جرائم الحرب التي تستوجب معاقبة القادة الإسرائيليين المتورطين فيها، للحفاظ على السلام والاستقرار العالمي.

ماذا تتوقع أوروبا في 2024 في ملف "الهجرة وطالبي اللجوء" استمرار تحديق المهاجرين غير النظاميين.. وانتظار موافقة البرلمان الأوروبية على سياسات وقوانين الهجرة الجديدة

تتوقع أوروبا أن يستمر ملف الهجرة وسياسات اللجوء، أن تكون القضية الأبرز على الساحة، خلال عام 2024، حيث شغل ملف الهجرة الأوساط السياسية والحكومية في مختلف الدول الأوروبية طوال عام 2023.

يأتى استمرار أولوية ملف الهجرة، مع انطلاق انتخابات البرلمان الأوروبي في صيف 2024، وصعود التيار اليميني المتشدد في اغلب الدول الأوروبية، وهو التيار الرافض للهجرة واستيعاب المهاجرين.

في ألمانيا كان هناك خلافا بين الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات والسلطات المحلية المثقلة بعبء اللاجئين، كما هو الحال مع باقي دول الاتحاد الأوروبي، التي اشتكت من ثقل اعباء اللاجئين.

وبحسب وكالة الحدود الأوروبية فإن 350 ألف شخص دخلوا أوروبا خلال عام 2023، بطريقة غير نظامية، فيما يتجاوز عدد طالبي اللجوء المليون شخص، مقارنة بمليون طالب لجوء في عام 2022، فضلا عن 4.2 مليون أوكراني حصلوا على حماية مؤقتة عام 2022، بالإضافة الى 3.5 مليون مهاجر نظامي لدول الاتحاد الأوروبي.

وتتوقع مديرية المجلس الأوروبي للاجئين، وصول عدد طالبي اللجوء والحماية الأوروبية في عام 2024 الى مليون شخص.

كان عام 2023، قد شهد توافقا من دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي على إصلاح واسع لسياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، الا انه قبل دخول هذا التوافق السياسي حيز التنفيذ، يجب أن تقره دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي بشكل رسمي، وهو ما سيتم اقراره في النصف الأول من عام 2024 بعد توضيح التفاصيل التقنية.

وقد توافقت دول الاتحاد الأوروبي على تخفيف أعباء الدول التي تشكل حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية وتستقبل عددا كبيرا من طالبي اللجوء مثل إيطاليا واليونان، عبر آلية للتضامن الإلزامي بين الدول الأعضاء، من خلال استقبال جزء من طالبي اللجوء، والدول التي ترفض ذلك يجب عليها دفع تعويض مالي أو تقديم مساهمة أخرى، بغية تخفيف العبء عن تلك الدول الحدودية.

ويري الحقوقيون ان الاتفاق الأوروبي سيفرغ حق اللجوء من محتواه، حيث ستزداد عمليات الصد والعودة من على الحدود، فيما يطالب آخرون بانتظار تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في 2023، ومدى نجاحها في احتواء أزمة الهجرة.

ويطالب الحقوقيون بإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة في 2023، مثل الاتفاق مع تونس، وكذلك جدوي بناء مستوطنات على الحدود لاستقبال المهاجرين غير النظاميين، او ترحيل المهاجرين الى دول ثالثة، مشككين في جدوى تنفيذها.



ألمانيا تسجل 351.9 ألف طلب لجوء في 2023 و السوريون هم الأكثر طلبا



أعلنت الحكومة الألمانية عن زيادة أعداد طلبات اللجوء عام 2023، مقارنة بعام 2022، وهو ما شكل ضغطا على الحكومة للوفاء بوعودها للحد من الهجرة غير الشرعية.

وقال المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في ألمانيا إنه تم تسجيل 351 ألفا و 915 طلب لجوء في ألمانيا عام 2023 بزيادة 51 في المائة عن عام 2022.

وتشدد حكومة يسار الوسط الائتلافية في ألمانيا موقفها إزاء الهجرة مع تراجعها في استطلاعات الرأي خلف أحزاب اليمين.

وجاءت اعلى الجنسيات المتقدمة بطلب لجوء كالتالي، سوريا (104651)، تليها تركيا (62624)، وأفغانستان (53582)، والعراق (12360)، وإيران (10206)، وجورجيا (9399)، وروسيا (9028).

وقال المكتب إنه منح وضع الحماية لنسبة 52 في المائة من الحالات التي أصدر قرارات بشأنها.

الرئيس المكسيكي يطالب أمريكا بـ10 مليون تأشيرة عمل لمساعدتها في وقف الهجرة غير الشرعية



أصدر الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور شروطا لمساعدة الولايات المتحدة على وقف الهجرة غير الشرعية.

طالب الرئيس المكسيكي بتوفير 10 ملايين تأشيرة عمل لذوي الأصول الأسبانية الذين يعملون في المكسيك لمدة 10 سنوات، بالإضافة الى 20 مليون دولار لدعم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ووقف الحصار على كوبا، وإنهاء العقوبات على فنزويلا.

قال أوبرادور في تصريحات صحفية ان علاج قضية الهجرة يكمن في علاج أسبابها، وهو مساعدة البلدان الفقيرة

فيما اعتبر الجانب الأمريكي مطالب الرئيس المكسيكي "طموحة للغاية"، حيث أكد مسؤول في إدارة بايدن، أن طلبات أوبرادور تحتاج الى موافقة الكونجرس.

فيما تطالب أمريكا، المكسيك بتأمين حدودها مع غواتيمالا، للحد من الهجرة غير الشرعية، في ظل تزايد أعداد المهاجرين، حيث وصل في عشية عيد الميلاد 6000 مهاجر في قافلة تحركت من أمريكا الوسطى وكوبا وفنزويلا.

تحقيق صحفي يكشف عن توقيع ألمانيا اتفاقية سرية لترحيل العراقيين



توصلت الحكومة الألمانية إلى اتفاق سري، مع الحكومة العراقية، لترحيل آلاف العراقيين، في ظل إعلان الحكومة رفضها لطلبات اللجوء العراقية، وإعلانها عن ضرورة مغادرة 26 ألف عراقي في 2023، رغم كونها لم تقم بترحيل سوى 77 شخصاً في 2022.

وكشف التقرير عن أن العراقيين هم أكثر جنسية يتم رفض طلب لجؤهم، وهو ما يعنى ضرورة ترحيلهم، وأن هناك خطة جدولة لترحيل العراقيين من ألمانيا.

وأشار التحقيق الصحفي أن مسؤولين فى ألمانيا والعراق التقوا فى بداية 2023، وقاموا بصياغة إعلان نوايا، يسلط الضوء على خطط تعاون أكبر فى القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتعلق بالهجرة القانونية وغير القانونية.

الاتفاقية السرية، التى وقعها الجانبان، نصت على "أن الهجرة القانونية مفيدة لكلا المجتمعين وتعزز العلاقات بين البلدين"، ولكن فى إطار مسارات مراقبة، عبر تصاريح العمل.

وحددت الوثيقة أهداف التعاون، وهى تعزيز برامج العودة الطوعية للأشخاص الذين ليس لديهم تصريح إقامة فى ألمانيا، مع ضرورة إعادة استقبال العراقيين الذين لا يستوفون أو لم يعودوا يستوفون الشروط المطلوبة للدخول أو التواجد أو الإقامة.

وحذر التقرير من خطورة عودة العراقيين، وخاصة "الليزبيين" الذين يعيشون تحت طائلة الاضطهاد الشديد، لافتاً الى ان هناك الكثير من المهاجرين الذين ينتظرون خلف سياج سلكي فى مخيم رودينكاى فى ليتوانيا، لاعادتهم جوا إلى بغداد.

ويؤكد التحقيق أن معظم طالبي اللجوء العراقيين فشلوا فى تلبية معايير الحكومة الخاصة بإثبات الهوية، فى محاولة منهم لتمديد فترة بقاؤهم فى ألمانيا، وكذلك حماية أنفسهم، خاصة ان الاتفاق الالمانى العراقي يؤكد على ضرورة تبادل الوثائق بين الدولتين، وهو ما قد يعرض بعضهم للخطر.

وتقول وزارة الداخلية الالمانية أنه تم ترحيل 77 مهاجر عراقي فى عام 2022، مقارنة بـ 164 حتى أكتوبر 2023، بالإضافة الى 28 آخرون فى الاسبوع الأخير.

تقرير فرنسي يتهم بريطانيا بعدم التعاون في ملف الهجرة

اتهم تقرير فرنسي جديد، صادر عن محكمة الحسابات الفرنسية، بريطانيا، بعدم التنسيق بشكل كافٍ في الجهود المبذولة لتقليل عدد المهاجرين الذين يعبرون القناة الإنجليزية في قوارب صغيرة يقول التقرير، انه تم تأسيس استخبارات مشتركة عام 2020 لمكافحة تهريب البشر وتقليل عدد الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم لعبور القناة بشكل غير قانوني. وفي عام 2022، ساعدت الوحدة في تفكيك سبع شبكات للهجرة غير الشرعية.

"وجدت المحكمة أن البريطانيين لا يقدمون معلومات قابلة للاستخدام عن مغادرة القوارب الصغيرة، ويقدمون معلومات عامة جداً من المستوى الأول لم يتم التحقق منها بشكل مضاد. وقال التقرير إن المعلومات المتعلقة بالطرف التي يصل فيها المهاجرون وجنسياتهم وعلى متن القوارب "تبدو متفاوتة للغاية، وهو ما يجعل" العلاقة بين فرنسا والمملكة المتحدة بالتالي غير متوازنة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والاستخبارات".

وقدرت وزارة الدفاع البريطانية أن عبور القناة الإنجليزية بالقوارب زاد بنسبة 58% على الأقل بين عامي 2021 و2022، وهو العام الذي شهد وصول أكثر من 45 ألف مهاجر إلى الشواطئ البريطانية. زعم التقرير أن حوالي 56% من محاولات العبور تم منعها في نفس العام - دون تغيير عن العام السابق.

وأعلنت الحكومة البريطانية هذا الأسبوع أن عدد المهاجرين العابرين انخفض بأكثر من الثلث في عام 2023، إلى أقل بقليل من 26 ألف شخص، شاكراً "الشراكة مع فرنسا" لدورها في الانخفاض. كانت فرنسا قد تلقت 222 مليون يورو من المملكة المتحدة في الفترة من 2018 إلى 2022 كجزء من اتفاقية ثنائية، وفي مارس الماضي، وقع رئيس الوزراء البريطاني ريشي سونك على مبلغ إضافي قدره 541 مليون يورو للفترة 2023-2026.

كما قام تقرير محكمة المحاسبات بتقييم سلسلة من القضايا الأخرى المتعلقة بسياسات الهجرة غير الشرعية، والتي خضعت لـ 133 تغييراً في القانون في العقد الماضي، مشيرة إلى صعوبة تنفيذ أوامر مغادرة الأراضي الوطنية، رغم قيام فرنسا بأكثر عدد من عمليات الترحيل في الاتحاد الأوروبي، حيث تم اتخاذ أكثر من 150 ألف قرار من هذا القبيل في عام 2022 ولم يغادر فعلياً سوى 10% من الأشخاص المعنيين، مقارنة ببريطانيا والتي اعادت 3500 شخص إلى وطنهم، و ألمانيا والتي اعادت 13 ألف شخص في عام 2022. ويرجع التقرير ضعف تنفيذ قرارات الترحيل الى صعوبة السلطات الفرنسية في إثبات هوية المهاجرين المعنيين، وإحجام بلدانهم الأصلية عن إصدار تصريح للسماح لهم بالدخول، ورفض شركات الطيران التجارية والطارين نقلهم على متن الطائرة.



وكالة الحماية البيئية تحقق فى بيع أراضي الفيضانات المهددة بالغرق للمهاجرين



تحقق وكالة حماية البيئة الأمريكية، فى 11 جريمة بيئية مشتبه وجودها فى مجتمع "كولوني ريدج"، شمال شرق مدينة هيوستن الامريكية.

وتعتبر "كولوني ريدج" أكبر مستعمرة للمهاجرين غير الشرعيين فى أمريكا، منذ 12 عاماً، حيث يعيش فيها أكثر من 50 ألف مهاجر غير شرعي.

وبحقوق مكتب حماية تمويل المستهلك الامريكى ووزارة العدل الامريكية، فى 11 قضية احتيال، تختص بوجود مخطط مبيعات أراضي ضخم، وغير قانوني لأراضي الفيضانات وذلك بفرض أسعار فائدة ضخمة على قروض الرهن العقاري، مع حبس الرهن على عقارات الأراضي السفلية المعرضة للفيضانات، ونقلها إلى ضحايا المهاجرين المزعومين الجدد.

مدينة كوينسي الأمريكية تبحث قانونية "استقبال أو رفض" حافلات المهاجرين غير النظاميين



عقدت ولاية إلينوي الأمريكية، وتحديداً مدينة كوينسي، اجتماعاً لمجلس المدينة لبحث دخول حافلة تقل مهاجرين غير قانونيين، بسبب مخاوفها من تحول "حافلات المهاجرين" من ولاية تكساس إليها.

وتقوم ولاية تكساس بنقل المهاجرين بالحافلات الى المدن الكبرى وخصوصاً شيكاغو والتي كانت تعد الملاذ الامن للمهاجرين لأكثر من 40 عاماً، الا انها تعانى مؤخراً من تجاوز طاقتها الاستيعابية، الامر الذى دفع مسؤوليها الى فرض غرامات على شركات الحافلات التى تقوم بإجراء عمليات توصيل مهاجرين غير مجدولة لمراكز الايواء والترحيب الخاصة بالمهاجرين، وهو ما زاد من تخوف ولاية إلينوي من اعتبارها بديلاً عن شيكاغو.

وعلى الرغم من عدم وصول "حافلة للمهاجرين فى مدينة كوينسي، الا أن مجلس المدينة قرر بحث الرد عن سؤال "إذا وصلت حافلة تقل 30 مهاجراً فجأة الى واشنطن بارك، ماذا ستفعل كوينسي".

وقد أعلن عمدة المدينة رفضه استقبال المهاجرين، فيما أكدت الشرطة، أنه يجب تصديرهم دون التعرض لتحقيق حكومي او دعوى قضائية، فيما رأى اعضاء المجلس المحلي أن الحظر التام للحافلات غير المجدولة أمر مشكوك فيه قانونياً بموجب بنود التجارة والسفر بين الولايات، وهو ما يعرض المجلس لرفع دعاوى قضائية ضده.

فيما طالب آخرون، الجمعيات الخيرية بالمدينة بالاستعداد لاستقبال الحافلات، خاصة فى فصل الشتاء لمنع حدوث أزمات انسانية.

وزيرة الهجرة: وجود 4 وزراء من المصريين في الخارج يؤكد حرص القيادة السياسية على إدماجهم في صنع القرار



التقت السفارة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، الملحقين العسكريين ممن سيلحقون كرؤساء ومساعدين لمكاتب الدفاع في الخارج.

قالت وزيرة الهجرة أنها على ثقة من أن الملحقين العسكريين المصريين، لأنهم دائماً ما يمثلون مصر خير تمثيل، وسيسهمون كعادتهم بفاعلية في حماية الأمن القومي، وتعظيم المصالح المصرية في الخارج، خاصة في رعاية مصالح المصريين في الخارج. وأكدت وزيرة الهجرة على عراقة المدرسة الدبلوماسية المصرية والتي تمتد منذ عصور مصر القديمة وحتى هذه المرحلة، والثابت دائماً فيها العلاقات المتميزة مع مختلف الدول واحترام سيادة كل دولة

وأشارت وزيرة الهجرة على وجود 4 وزراء في الحكومة الحالية من المصريين بالخارج، ما يؤكد حرص القيادة السياسية على إدماجهم في صنع القرار، وأهمية وجود قاعدة بيانات محدثة، للاستفادة من خبرائنا حول العالم.

وأضافت: لدينا نخب متميزة في مختلف المجالات، كما نمتلك أياد عاملة متميزة، ونسعى دوماً لفتح أسواق جديدة للمصريين لتشجيع الهجرة الآمنة، واستنساخ تجربة المركز المصري الألماني مع الجانب الإيطالي والسعودي والأسترالي والفنلندي وغيرها من الدول، وذلك بناء على رغبتهم عقب إطلاعهم على نفس التجربة مع الجانب الألماني وأكدت أن المصريين بالخارج ساهموا في تنمية العديد من الدول، و ان هناك تواصل شخصي مع ابناء الوطن بالخارج، من خلال الزيارات الدولية ولقاء الجاليات، فضلا عن المبادرات.

تونس تلقي القبض على شبكة إجرامية لتهرب الأفارقة إلى أوروبا

أحبطت قوات الأمن التونسية عمليات تهريب لمهاجرين غير قانونيين من سواحلها، حيث تم إلقاء القبض على 60 مشتبه به، وتم توجيه تهمة "تهريب المهاجرين ونقلهم برا في سيارات خاصة من الحدود الجزائرية والليبية الى مدينة صفاقس تمهيدا لتهريبهم الى إيطاليا-والتي لا تستغرق رحلة الوصول لها أكثر من ساعة ونصف".

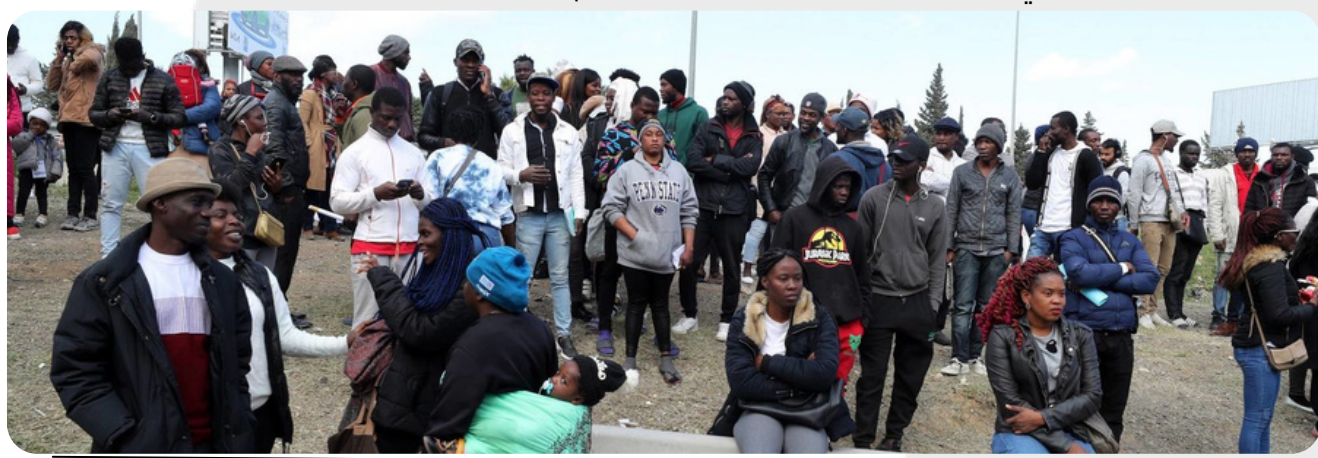
فيما أعلن الحرس الوطني بصفاقس عن القبض على شبكة إجرامية دولية متخصصة في الاتجار بالبشر وتسهيل دخول ومغادرة أفارقة من دول جنوب الصحراء الى تونس، تمهيدا لتهريبهم نحو أوروبا.

وكانت قوات الامن قد أعلنت ان هناك 4 أعضاء من الشبكة الاجرامية، قد صدر بحقهم قرار وقف وإحالة إلى المحكمة.

فيما قدمت مؤسسة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلاغاً جديداً، عن وجود «شهادات متواترة عن عمليات طرد جماعي للحدود الجزائرية في ظروف مناخية قاسية، وأيضاً عمليات طرد نحو الحدود الليبية تنتهي في مراكز احتجاز تديرها تشكيلات ليبية مسلحة». و صدر بيان عن نحو 20 منظمة غير حكومية تونسية يطالب الأوساط الأمامية والحكومة التونسية بالتوقف عن «اعتماد مقاربة أمنية زجرية» عند التعامل مع ملفات الهجرة غير النظامية «تحت ضغط مسؤولين أوروبيين» يمارسون سياسة الابتزاز من خلال اشتراط تقديم ما تحتاج إليه تونس من تمويلات بتكفلها بتشديد الرقابة الأمنية على المهاجرين الأفارقة.

ودعت هذه المنظمات السلطات التونسية والدول الأوروبية إلى وضع حد لظاهرة «طرد المهاجرين التونسيين والأفارقة والعرب من أوروبا»، كما دعت إلى «تغيير أسلوب التفاعل مع وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وعديمي الجنسية في تونس ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط».

الجدير بالذكر ان الجهات الليبية والتونسية قد قدرتا عدد المهاجرين غير النظاميين الذين تنقلوا من ميناء زوارة الليبي وسواحل صفاقس التونسية عام 2023 بنحو 150 ألف مهاجر.



حرس الحدود المغربي يلقي القبض على "متهرب من أحكام بالسجن لمدة 14 عام"



تمكنت قوات الحرس الوطني المغربي، من إلقاء القبض على متهرب من تنفيذ أحكام قضائية بالسجن لمدة 14 عام.

وبواجه هذا الشخص أحكاما بسبب اتهامات تم اثباتها في حقه، تخص بتشكيل عصابة لاجتياز الحدود البحرية، وترويج المخدرات وتهريبها.

وقد قامت قوات الحرس الوطني بتسليمه الى الجهات المختصة، لتنفيذ الأحكام الصادرة في حقه.

الحكومة الليبية تعيد النظر في قوانين "الهجرة غير الشرعية"



نظمت وزارة الهجرة الليبية، ملتقى «قضايا الهجرة غير الشرعية»، بهدف إعادة النظر في القوانين الليبية الخاصة بالهجرة غير الشرعية.

وقال فتحي التياوي، وزير الدولة لشؤون الهجرة في حكومة الاستقرار «تم تشكيل لجنة لإعادة النظر في القوانين الليبية الخاصة بالهجرة، وجاء هذا الأمر بما يتماشى مع الوضع الراهن اليوم، وبما يتماشى مع القوانين العالمية، ومراعاة لحقوق الإنسان».

وأكد وزير الهجرة، أن تعديل هذه القوانين جاء استكمالاً لجهود القوات المسلحة العربية الليبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

نائلة جبر: 9 مليون أجنبي يعيشون في مصر



قالت السفيرة نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، إن الحكومة تبدأ عملية حصر أعداد الضيوف الأجانب الموجودين في مصر، ودراسة التكلفة الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة، خاصة أن لدى مصر تاريخ في استقبال الأجانب والترحيب بهم.

وأشارت جبر، إلى أن عدد الضيوف الأجانب في مصر بلغوا 9 ملايين فرد، منهم 400 ألف لاجئ مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولديهم الحماية القانونية كلاجئين، وباقي العدد إما أن يكون لديهم إقامات سليمة أو غير شرعية.

وقالت أن عدد السودانيين الذين قدموا لمصر بعد أحداث السودان ما بين 400 ألف إلى 500 ألف شخص، والأعداد قابلة للزيادة نظرا لوقوع مصر في منطقة مشاكل اقتصادية وسياسية.

وأشارت إلى أن الحكومة تحاول وضع بيانات للأعداد ومقابلة تعرف التكلفة الاقتصادية لهذا التواجد، خاصة أن هناك ضغطا على الخدمات، وتقوم وزارة الداخلية بحصر الأعداد وستعلن عن ذلك مستقبلا..

الهجرة: أكثر من 300 ألف مستفيد من الدورات التوعوية للحد من الهجرة الشرعية

أعلنت وزارة الهجرة عن تنفيذ عدة دورات توعوية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، في 72 قرية تابعة لـ 14 محافظة، هم الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية، وذلك للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والحد منها.

يأتى ذلك فى إطار تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، كونها معنية بتوفير حياة لائقة للمواطن المصري والحفاظ على حياته، حيث قامت السفارة سها جندي، وزيرة الهجرة بزيارات ميدانية إلى 7 من المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية، وهم المنوفية، الشرقية، الأقصر، أسوان، كفر الشيخ، الغربية، الإسكندرية..

و تم تقديم دورات توعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بالبدائل الإيجابية الآمنة للشباب والأسر، بواقع 122 دورة تدريبية وصلت إلى 3196 مستفيدًا، وكذلك تنفيذ برامج تثقيف واعتماد مدربين للتوعية من مخاطر الهجرة غير الشرعية بواقع 29 دورة تدريبية في 8 محافظات ووصلت إلى 1326 مستفيدًا.

كما تم إطلاق حملات طرق الأبواب لتوعية الأسر في القرى المستهدفة بمخاطر الهجرة غير الشرعية، بالتعاون مع المركز القومي للمرأة، بإجمالى 24 حملة في 8 محافظات في 32 قرية داخل 40 مركزًا، حيث تم إجراء 165986 زيارة منزلية وصلت إلى 295160 مستفيدًا.

وفى إطار تدريب الشباب للحصول على فرص عمل، قدم المركز المصري الألماني تدريباً لعدد 28754 فردًا، وعدد 225 مستفيدًا من فرصة عمل، بإجمالى 29822 خدمة مقدمة من المركز.

وقالت السفيرة سها جندي أن هناك مساع كبيرة تبذلها الدولة المصرية، لمكافحة الهجرة غير النظامية وتوفير البدائل الإيجابية، ومن بينها تنسيق الجهود بين مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، وكذلك التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لتأهيل وتدريب الشباب في المحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية، وفقا لاحتياجات سوق العمل الأوروبية والمحلية، وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وأكدت أن وزارة الهجرة تعمل بشكل منهجي وفق رؤية الدولة المصرية على تدريب وتأهيل العمالة وتوفير بدائل آمنة أمام الشباب المصري، وفق احتياجات ومعايير أسواق العمل الأجنبية لسد فجوة نقص العمالة فى عدد من الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا.



سجن 18 مهاجر غير شرعي فى تونس بتهمة الإقامة غير الشرعية



قررت النيابة العامة في تونس، سجن 18 مهاجرا غير شرعي من دول إفريقيا جنوب الصحراء، بتهمة الإقامة غير الشرعية بالبلد، في محاولة لوقف تدفق المهاجرين والحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية.

وتقوم الشرطة التونسية بحملات أمنية لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية والمنتشرين في المدن الكبرى في انتظار العبور بشكل غير قانوني إلى أوروبا، وأيضا لملاحقة منظمي عمليات الهجرة والوسطاء.

ليبيا تعلن عن ترحيل 113 مهاجرا غير نظاميا



أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير المشروعة فى ليبيا عن ترحيل 113 مهاجرا غير نظاميا، منهم 62 مهاجر غير نظامى سودانى، و47 مهاجر من تشاد، و4 مصريين.

وأكد الجهاز على نقل المهاجرين الى مركز ترحيل قنفودة الى مركز إيواء الكفرة، تمهيدا لترحيلهم، وذلك فى إطار الحملات اليومية للحفاظ على الأمن القومى الليبى.

وفى سياق متصل أشار الجهاز، أنه فى مدينة درنة الليبية تم ضبط 21 مهاجرا من بنغلادش، حيث تم تسليمهم إلى الجهات المعنية تمهيدا لترحيلهم.